كانت ذاهبة اليه فيستوعب المسافة اجمع حتى
لا يبقى من المسافة المعتبر قطعها لتحقق السعي
شيء ويجب على الماشي ان يلصق في الابتداء السوط
والانتهاء منه رجله بالجبل بحيث لا يبقى منها اي
المسافة وفي نسخة لا يبقى بينهما المبتدأ منه والمنتهى
اليه فرجة فيلزمه وجوبا ان يلصق بضم التحتية
وكسر الصاد العقب بفتح فكسر اي مؤخر القدم
باصبعه ما يذهب منه ويبتدي منه السوط ويلصق
رؤس اصابع رجليه بما يذهب ويختم به ذلك وبين
ذلك بقوله فيلصق في الابتداء اول السوط الذي
يبدوه من الصفا باصفا عقبه لانها مبدوه
وبالمروة اصابع رجليه لانها منتهاه واذا عاد من
المروة للصفا عكس ذلك فيكون العقب في المروة
والاصابع في الصفا هكذا كله اذا لم يصعد فاذا صعد
قدر قامة فيهما فهو الاكمل لما مر من الاتباع
وقد زاد خير لزيادة السنة وليس الصعود
على كل منهما شرطا لصحة السعي بل هو سنة مؤكدة
لتبوته في السنة لكن بعض الدرج مستحدث
تحت درج الصفا المعتبر الوقوف عليها لصحة
السعي فليحذر الساعي ان يخلفها وراءه ويسعى
من اسفل منها او من الحادثة نفسها فلا يتم
سعيه لانه بقي عليه ذلك القدر الذي ترك
سعيه من تلك الدرجات وليصعد وجوبا

الى ان

منه او ح

الى ان يستيقنه اي يتبين قطعه لما يعتبر
قطعه لصحة السعي وقال بعض اصحابنا وهو ابن
الوكيل يجب الرقي على الصفا والمروة حتى قامة وهو
ما في الروضة كاصلها عنه وتقدم في المجموع ان
ذلك نقل البغوي عنه وان المشهور عنده
وجوب صعود قدر يسير وهذا اي وجوب
الصعود كما ذكر ضعيف والصحيح المشهور من
المذهب انه لا يجب الى في اذا اسعى عب جميع
المسافة بينهما لكن الاحتياط ان يصعد قد رما قيل
بوجوبه ليخرج من الخلاف فانه اذا لم يصعد
سنة صحيحة ولا ضعف مدركه ولا اوقع الخروج
منه سنة مؤكدة وليتيقن قطعه المسافة التي
قيل بوجوب بها على كل قول فاحفظ ما ذكرناه في
تحقيق وجوب المسافة وان به فان كثيرا من الناس
يرجع بغير حج ولا لعقد الماهية بفقد جزء من اجزائها
لاخلاله بواجبه من الذي يتوقف عليه صحته
وبالله التوفيق للطاعات والعصمة من المخالفات ثم
اعلم ان وجوب ما تقدم من العقب والاصابع انما
هو باعتبار ما مضى قبل علو الارض على الدرج
الحادث وغيره اما بعده فلا وانما ذكر ذلك
باعتبار ما كان في زمنه كقول وكان بعض الدرج
مستحدث الخ والا فقد قال القاضي انه كشف عن ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)